محددات الإئتمان المصرفي للقطاع الصناعي في الجزائر
دراسة قياسية باعتماد نموذج *ARDL* في الفترة من 1995-2019

بزارية امحمد* ، بن عيشوبة رفيقة **

الإرسال: 2021/01/01
القبول: 2021/02/12
النشر: 2021/02/20

ملخص : *تعتبر الصناعة من أهم عناصر بناء الإقتصاديات الوطنية القادرة على المنافسة في ظل المتغيرات العالمية ، وينال القطاع الصناعي إهتماماً متزايدا في هذه الدول من كل الجهات الفاعلة في الإقتصاد وخاصة المؤسسات التمويلية ويأتي هذا الإهتمام كنتيجة طبيعية للدور التنموي الكبير الذي يلعبه هذا القطاع من الجانب الإقتصادي والإجتماعي، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة المحددات الرئيسية للتمويل المصرفي للقطاع الصناعي الجزائري ،و لتحقيق هذا الهدف قمنا بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة بإستخدام طرق قياسية تعتمد على إختبار نموذج الإنحدار الذاتي ARDL و أشارت نتائج الدراسة إلى أن كل من الناتج المحلي وأسعار الفائدة والإستثمار لها تأثير ايجابي في المدى الطويل بينما معدل التضخم له تأثير سلبي على التمويل المصرفي للقطاع الصناعي في الجزائر.*

الكلمات المفتاحية : *القطاع الصناعي، التمويل المصرفي، نموذج الإنحدار الذاتي.*
تصنيف JEL : L16، G20، C32.

The Determinants of Bank Credit for The Industrial sector In Algeria Standard Study of The ARDL model From 1995-2019

Abstract: *: Industry is considered one of the most important elements in building national economies that are able to compete in light of global changes, and the industrial sector is gaining increasing interest in these countries from all actors in the economy, especially financing institutions. This interest comes as a result of the great developmental role that this sector plays from the economic side and This study aims to know the main determinants of financing for the Algerian industrial sector, and to achieve this goal, we analyzed the long-term relationship between the study variables using standard methods based on the ARDL self-model test. The study indicated that the GDP, interest rates and investment have a positive effect in the long term, While the inflation rate has a negative impact on the bank financing of the industrial sector in Algeria*

Keywords : Industrial sector,Bank financing, Autoregressive Distributed Lag (ARDL).

JEL Classification : L16, G20, C32.

* أستاذ محاضر " أ "، جامعة خميس مليانة، الجزائر، bazeria70@hotmail.fr ..... (المؤلف المرسل)
** أستاذة محاضرة " أ "، جامعة خميس مليانة، الجزائر، benaichoubarafika@yahoo.fr

مقدمة :

إتجهت الجزائر كسائر الإقتصاديات النامية في السنوات الأخيرة إلى إصلاح هياكل إقتصادها بحزمة متكاملة من السياسات الإقتصادية بتركيز على السياسات الداعمة للقطاع الصناعي و منها السياسة النقدية ذات التأثير المباشر على النظام المالي الداعم للقطاعات الإقتصادية بكل أنواعها ، و كانت هذه الإصلاحات مدعومة بتحقيق معدلات نمو إقتصادي إيجابية خلال السنوات الأخيرة ناتجة بالأخص عن تطور العائدات النفطية ، هذه الأخيرة مكنتها من تحقيق مكاسب لابأس بها في كل الإتجاهات من خلال فتح المجال أمام المبادرات الفردية لتقوم بالإستثمار و آليات السوق ، وقد كان لتحرير الخدمات المصرفية الواقع الكبير على نمو القطاع الصناعي و تطوره من خلال توفير حزمة متنوعة من الخدمات المالية وكذا توفير التمويل الميسر للمشاريع و هو ما كان له الصدى الكبير على تطور القطاع الصناعي في الجزائر

اشكالية الدراسة: يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية في السؤال التالي :

ماهي أهم محددات التمويل المصرفي للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1995-2019 ؟

الفرضيات : انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية تم صياغية الفرضيات التالية :

– تفترض الدراسة أن السياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية منذ مرحلة النظام المخطط إلى مرحلة إقتصاد السوق مكنت من تطوير و تنمية القطاع الصناعي

–تفترض الدراسة وجود إثر إيجابي يمارسه كل من الناتج المحلي، وأسعار الفائدة، ومعدل التضخم، والأستثمار في حجم التمويل المصرفي للقطاع الصناعي في الجزائر مع وجود علاقة طويلة الأجل

منهجية الدراسة: إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي إستند الطريقة الإستقرائية في تحليل الجداول والأرقام والمعطيات الخاصة بهيكل القطاع الصناعي بهدف معرفة واقع هذا القطاع وتطوره مع الاعتماد على المنهج القياسي في تحليل العلاقة بين التسهيلات الإئتمانية للقطاع الصناعي و محدداتها الرئيسية

الدراسات السابقة :

- **دراسة مور الدين هرمز و بهاء الدين يوسف** :بحثت الدراسة في واقع التمويل المصرفي للقطاع الصناعي في سورية بالتحليل الإقتصادي و القياسي وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين القروض المصرفي الصناعي و الإستثمار الصناعي في سورية
- **دراسة وفاء رمضاني ، حياة عثماني** :بحثت الدراسة في أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر بالإعتماد على نموذج الإنحدار الذاتي $ARDL$ و خلصت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين القيمة المضافة للقطاع الصناعي و أهم مؤشرات القطاع المصرفي
- **دراسة جيلالي شرفي** :بحثت الدراسة في تحليل العلاقة و تحديد إتجاه السببية بين الإنتاج الصناعي و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة بين 1970-2013 باستخدام نموذج صحيح الخطأ و منهجية التكامل المشترك لجوهنسن ، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه في الأجلين الطويل و القصير من الناتج المحلي إلى الإنتاج الصناعي

2- القطاع الصناعي في الجزائر

يحظى القطاع الصناعي الجزائري بعناية خاصة من طرف الدولة ، إذ تسعى هذه الأخيرة في منحه الدعم الكامل سواءًا من حيث التسهيلات الإئتمانية أو من حيث الحوافز الأخرى

2-1 هيكل القطاع الصناعي

يتكون هيكل القطاع الصناعي الجزائري من مجموعة من المؤسسات الصناعية التي تختلف من حيث الملكية وحجم رأس المال والإستخدام و مراحل النمو،و يتشكل أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل النسبة الأكبر من عدد المؤسسات الصناعية، وقد بدأ القطاع الصناعي بداية متواضعة منذ مطلع السبعينات خلال تبني الدولة لنظام التخطيط نظراً لمحدودية الموارد المالية الداعمة للنمو في هذه الفترة لكن مع بداية المخطط الرباعي الثاني منحت الدولة إمكانيات كبيرة لإقامة عدد من المشاريع الكبيرة التي تنتج صناعات ثقيلة من أهمها الصناعات البترولية و الحديد والصلب ...الخ مع تطوير بعض الصناعات المتوسطة كصناعة الزجاج و الإسمنت،وإختارت بذلك نموذجا يعتمد على الصناعات المصنعة المرتكزة على إستغلال الثروات المنجمية ،و لنجاح هذا المشروع و النموذج تم إسناد القيادة للقطاع الصناعي العمومي، لكن لم تبرز مكانة القطاع الصناعي الخاص بصورة كبيرة في هذه الإستراتجية ، وقد مكن إتباع الجزائر لهذا النموذج من بناء عدة مصانع كبيرة إنتشرت في الكثير من ولايات الوطن و كانت لها مردود إيجابي في المرحلة الأولى من التشغيل لكن بعد نهاية مرحلة السبعينات و بداية مرحلة الثمانيات بدأ هذا النموذج يتأثر بالمشاكل الهيكلية التي كان يعاني منها الإقتصاد الوطني نتيجة إعتماده على المورد الوحيد للدخل ، و كنتيجة لفخ الإقتصاد الريعي و الإعتماد المفرط على العوائد النفطية تعرضت الجزائر لأزمة اقتصادية حادة نتيجة لإنخفاض أسعار النفط و تقلص إيرادات الدولة من الصادرات ،كان لابد من إنتهاج اصلاحات اقتصادية كان لها الأثر الإيجابي على القطاع الصناعي حيث تراجعت الدولة عن الإستثمار في المجال الصناعي و قامت بإشراك القطاع الصناعي الخاص في دعم الصناعة المحلية (يعقوبي ، 2018، صفحة 385) مع تشكيل تحالف مع القطاع العمومي للنهوض بأهداف التنمية الإقتصادية للبلاد.

ومع بداية الألفية الثالثة التي شهدت مرحلة جديدة للقطاع الصناعي صاحبتها تحسن مداخيل الدولة من المحروقات مما مكن الدولة من إنتهاج سياسة دعم كبيرة للقطاع عبر إنتهاج مجموعة من التدابير الإنمائية بداية من برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) و برنامج دعم النمو (2005-2009) و برنامج توطيد النمو (2010-2014) وأخيرا برنامج الإستثمارات العامة (2015-2019) حيث خصصت الدولة مبالغ مالية معتبرة لدعم الصناعة المحلية مع تشجيع القطاع الصناعي الخاص (مسعي ، 2012، صفحة 150)، ورافقتها الكثير من القوانين المنظمة والمحفزة لتنمية القطاع الصناعي وتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على دعم كلي للقطاع بفروعه المختلفة خاصة الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، كما أنشأت عدة هياكل دعم للصناعة الجزائرية نذكر منها صندوق ضمان القروض الذي يعمل على تسهيل عملية الحصول على القروض ومنح الضمان التي تشترطه البنوك للمؤسسات والمشاريع الإستثمارية و الوكالة الوطنية لتطوير الصناعات الصغيرة و المتوسطة أكلت لها مهمة السهر على تنفيذ إستراتجية ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها وتأهيلها ، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات مهمتها ترقية الإستثمارت و تطويرها و متابعتها كما تقوم بمرافقة المستثمرين المقيمين و الغير مقيمين و هناك الكثر من

الهياكل الداعمة للصناعة الجزائرية بمؤسساتها المختلفة ،و بهذه الإستراتجية الحديثة التي من خلالها سعت الدولة لتطوير الصناعة في الجزائر فهي تقوم بعمل خطط لتعديل واجهة النظام الإستثماري في الجزائر بهدف إحياء النشاط الصناعي، توفير الكثر من فرص العمل ، العمل على إقامة الكثير من الإستثمارات الحديثة

ودائما في إيطار توفير التمويل اللازمة للقطاع الصناعي قامت الدولة الجزائرية بتطوير النظام البنكي على النحو الذي يسمح له بمواكبة التطورات العالمية من خلال إجراء مجموعة من الإصلاحات أهمها : (صباغ، 2018)

-الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفي الوطنية و فتح المجال أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية

-الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية

-تطوير أنظمة الدفع و معالجة مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية

2-2 أداء القطاع الصناعي

عبر السنوات العشرة الأخيرة ظل معدل نمو القيمة المضافة الصناعية في تراجع مستمر و هو أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، و بالرغم من الإهتمام التي توليه الدولة لهذا القطاع إلى أن الأزمات المتتالية التي مست الاقتصاد الجزائري وخاصة أزمة تراجع أسعار النفط و ما نتج عنها من ضغوط إنكماشية أثرت بشكل كبير على الصناعة التحويلية التي مازلت تشكل الحصة الأضعف في الصناعة بصفة عامة ،كما أن هذه الصناعة مازالت تتسم بتدني مستويات المحتوى التقني وغلبة التصنيع التجميعي الموجه للسوق المحلية و بصفة أقل للتصدير (صندوق النقد العربي ، 2019، صفحة 70)

ويوضح الجدول التالي التراجع في القيمة المضافة للتصنيع بشقيه (الإستخراجي و التحويلي) نسبة للناتج المحلي حيث كانت 48,32% سنة2012 لتتراجع بشكل كبير وتشكل 37,44% من الناتج سنة 2019 وهذا نظرا للركود الكبير الذي مس الصناعة التحويلية و الإعتماد المطلق في تنمية القطاع المحروقات و على العموم فقد عرفت القيمة المضافة للقطاع تطورات تمزت بعدم الإستقرار خلال الفترة (2012-2019) نتيجة إرتباطها بأسعار النفط

الجدول (1) : القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري 2012-2019

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة المضافة للقطاع الصناعي % من الناتج المحلي الإجمالي	48,32	44,74	42,82	36,38	35,36	37,45	39,84	37,44
تطور مؤشر العام للانتاج الصناعي للصناعة التحويلية (الأساس 100-1989)	50,1	51	50,4	50,6	51,4	54,3	53,4	53,5
القيمة المضافة للصناعة –خارج قطاع المحروقات ملياردج	728,6	777,5	895,0	776,0	888,4	-	1109,4	1165,7

المصدر : من اعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات البنك الدولي ، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي 2019

من جانب أخر قدرت القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات ما قيمته 728,6مليارج وزعت بين القطاع العام و الخاص على التوالي 51,4% و 48,6% (بينما كنت هذه النسبة تساوي 35,7% للقطاع الخاص و64,3% للقطاع العام سنة 2002) و هذا ما يبرهن توسع نشاط القطاع الخاص الصناعي و كبر حجمه وتطور

مساهمته في ظل تراجع القطاع العام ،لترتفع هذه القيمة إلى 1165,7 مليار دج أي بمعدل نمو قدره 60% في سنة 2019 ويرجع هذا الإرتفاع إلى إرتفاع الإنتاجية و تنوعها في العديد من فروع الصناعة ، وعلى الرغم من ذلك فان الصناعة التحويلية في الجزائر رغم إستفادتها من الكثير من المزايا في إطار البرامج التنموية التي إعتمدها الجزائر في السنوات الأخيرة (7,2مليار دج في اطار برنامج الخماسي 2014-2019) (رمضاني ، 2019، صفحة 61)مازلت بعيدة كل البعد عن التطلعات و لا تساهم إلا بالشيء القليل في تنويع مصادر التراكم التي تبقى رهينة المحروقات ،مما يعكس عدم كفاية القدرة الإنتاجية في الجزائر ، غير أن الاقتصاد شديد التنوع يتطلب صناعة تحويلية قوية و متطورة لتعزيز قدرته على المنافسة في الاقتصاد العالمي والحفاظ عليها (منظمة التعاون الإسلامي ، 2017، صفحة 132)

مساهمة قطاع الصناعة في التصدير والعمالة :

أعطت الجزائر قطاع الصناعة أولوية خاصة لتصحيح الهيكل الإنتاجي وتقليص الاعتماد على قطاع النفط الذي مازال يمثل الجزء الأكبر من الناتج المحلي، من هنا كان التوجه نحو تجنب الاعتماد شبه المطلق على قطاع واحد يتأثر بأوضاع السوق الدولية والعوامل الخارجية ومن هذا المنطلق الواعي وجدت الدولة أن معالجة الوضع القائم لا تتم إلا بتعدد القطاعات الإنتاجية لتنويع مصادر الدخل فقامت بالإهتمام والتركيز على الصناعة التي تعتبر لدى الكثير من الإقتصاديات العالمية القطاع المؤهل الذي يتوجب أن تقوم عليه جهود التنمية المستدامة.

لقد حصل تطور نوعي في الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات حيث كانت تقدر بـ 133623,2 مليون دج في 2012 لترتفع إلى 254904,3 مليون دج في 2019 بمعدل نمو يقدر بـ90,76 % من سنة 2012-2019 ، كما وصلت قيمة الصادرات خارج المحروقات في 2018 ما قيمته 2,830مليار دولار في 2018 و هو أعلى رقم وصلت إليه الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، حيث شكلت ما نسبته 6,11% من إجمالي الصادرات الكلية الوطنية في الجزائر سنة 2018 و على الرغم من أن هذه النسبة تعتبر محتشمة الا أن الإرتفاع في الصادرات الصناعية يرجع بالدرجة الأولى إلى المساعي المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتطوير القطاع و دعمه و زيادة مصادر الدخل وتنويع الاقتصاد.

الجدول (2) :حجم القطاع الصناعي الجزائري 2012-2019

السنوات	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي (%)خارج المحروقات	العمالة في القطاع الصناعي		تطور عدد الشركات الصناعية المسجلة (صناعة التحويلية)	الصادرات الصناعية (بالمليون دينار) خارج المحروقات
		العدد	%من اجمالي المشتغلين		
2012	%4,5	1335000	30,81	65859	133623,2
2013	%4,5	1407000	30,81	73037	126268,5
2014	%5,0	1290000	30,86	76000	180943,2
2015	%5,4	1377000	30,99	81348	172964,1
2016	%5,6	1465000	30,96	99275	159797,0
2017	%4,8	1493000	30,99	92840	173136,3
2018	%5,6	1595791	30,81	97728	293649,6
2019	-	1698769	30,73	103696	254904,3

المصدر: من اعداد الباحثان بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات و وزارة الصناعة 2020

كما يعتبر التصنيع مصدرا هاما من مصادر توفير فرص العمل فإن العمالة و الإنتاجية الصناعية من أهم مؤشرات قياس كفاءة أداء الصناعة بشقيها الإستخراجي و التحويلي ويشير الجدول السابق إلى مشاركة القطاع الصناعي بشكل محتشم في إستعاب العمالة الجزائرية ، حيث يبين مؤشر أداء القطاع الصناعي الجزائري إرتفاع عدد العمال العاملين في هذا القطاع من 1335000سنة 2012 إلى 1698769سنة 2019 بزيادة قدرها363769 عامل في سبع سنوات كما لم تتجاوز نسبة العاملين في القطاع الصناعي 30,99% من المجموع الكلي للمشتغلين خلال سنوات الدراسة وهذا ما يؤكد الدور المحتشم للقطاع الصناعي و مساهمته في القضاء على البطالة و توفير مناصب شغل مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة قطاع الخدمات الذي يشغل أكثر من 59% من اليد العاملة في الجزائر

من جانب أخر تدل الأرقام المبينة في الجدول السابق إلى ضعف مساهم قطاع الصناعي (الصناعة التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي حيث لم تتعدى النسبة 5,6% و هي نسبة ضعيفة أقل من المتوسط العالمي و الغالب أن الصناعة التحويلية في الجزائر تقودها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم مما يعني إنخفاض الإنتاجية الصناعية و عدم إعتمادها على التقنية الحديثة كما يرجع الخبراء أسباب الضعف الى مساهمة الصناعة الإستخراجية بأنواعها المختلفة في الناتج المحلي مما أدى إلى إهمال باقي القطاعات والصناعات الأخرى كذلك يرجع السبب إلى ضعف معدلات الإدماج في المشاريع الصناعية المقامة حاليا ،مع إعتماد الكلي للقطاع على التكنولوجيا المستوردة والمواد النصف مصنعة التي تأتي من الخارج كذلك و هو الأهم أن عملية التنمية الإقتصادية في الجزائر تتم وفق إستراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع إقتصادي على حساب قطاع أخر مما زاد من إختلال القطاع الصناعي و تكريس التبعية للخارج في عملية الإنتاج من حيث عناصر الإنتاج و التكنولوجيا المستعملة (مخضار ، 2018، صفحة 150) بالإضافة الى عدم توفر المناخ الأعمال المناسب لذلك و تراكم المشاكل التي تواجه تطور المؤسسات الوطنية كل هذه المشاكل وأخرى أثرت بشكل كبير على الصناعة الجزائرية و تطورها، لهذا يجب على الدولة بذل المزيد من الإجراءات التحفيزية والإصلاحات المحفزة والداعمة للقطاع خاصة تلك المتعلقة ببيئة الأعمال و الجاذبة للإستثمارات المحلية والأجنبية.

2-3 الائتمان والتمويل المصرفي للقطاع الصناعي

تتمثل مصادر تمويل المشاريع الصناعية في الجزائر أساسا من المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية إضافة إلى الإقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك في ظل غياب البنوك المتخصصة أو من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية تقدم مساعدات و قروض ميسرة لتحسين كفاءة المؤسسات الصناعية القائمة و/أو إنشاء صناعات جديدة ذات كفاءة عالية ، و عادة ما يلجأ النظام البنكي الجزائري إلى تمويل القطاع التجاري للإستراد و التصدير على حساب القطاع الصناعي و هذا نظرا لإرتفاع درجة المخاطرة في هذا الأخير (عقبة ، 2015، صفحة 249) ،ورغم توفر مصادر التمويل المتنوعة الا أن القطاع الصناعي مازال يفتقر إلى التمويل اللازم لعمليات توسيع الإستثمارات و بعث إستثمارات جديدة و بالتالي يشكل العائق الذي يحول دون تحسين كفاءة القطاع الصناعي في الجزائر و توسع استثماراته

الجدول (03) : بعض مؤشرات النظام الصرفي الجزائري

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الفروع لكل 100الف بالغ	5,23	5,22	5,21	5,26	5,25	5,25	5,22	-
مكينات الصرافة لكل 100الف بالغ	6,21	6,51	7,50	8,27	8,70	9,13	9,20	-
المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000بالغ	42,58	45,02	42,54	44,24	39,19	40,73	45,19	-
الإئتمان المقدم للقطاع الخاص نسبة من اجمالي الناتج المحلي	14,03	16,50	18,35	21,70	22,88	24,40	24,83	25,90

المصدر : من اعداد الباحثان بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي 2019

لقد كان من نتائج سياسة إنفتاح القطاع المصرفي على الخارج زيادة البنوك العاملة في الجزائر حيث وصل عدد البنوك العاملة في الجزائر الى 26 بنك (الجريدة الرسمية ، 2018، صفحة 27)،وقد نجم عن هذا الإرتفاع في عدد البنوك زيادة البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر وهو ما يدل أن هذه السياسات وفرت المناخ المناسب لعمل البنوك مما أدى إلى زيادة أصول البنوك وتوسع القطاع المصرفي في الأنشطة المصرفية بما فيها ذلك التمويلات المختلفة.

كما بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للمصارف الجزائرية 1509 فرعاً (منها 1145 لبنوك جزائرية و 364 فرع لبنوك خاصة برأسمال أجنبي) حسب تقرير السنوي لبنك الجزائر 2018 وتسيطر المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي في الجزائر، إذ تستحوذ على حوالي 80% من موجودات القطاع المصرفي، و85% من القروض و90 %من الودائع ،كما أن النسبة التقريبية للقطاع المصرفي الجزائري من مجموع القطاع العربية هي 3,5% (2016) وهو ما يشكل 1/6 القطاع المصرفي السعودي أو الإماراتي كما أن نسبة نمو القطاع المصرفي الجزائري قدرت بـ (-14,3%) في سنة 2015 و هي النسبة الأضعف نموا بين القطاعات المصرفية العربية .كما يوضح الجدول رقم 03 ضعف توفر الخدمات المصرفية الأساسية حيث تنخفض قيم مؤشرات الإنتشار المصرفي و توافر الخدمة المصرفية مما يؤثر على التمويل المتاح لمشروعات بصفة عامة بمستوى إنتشار البنوك كمياً و جغرافياً و التي تعكسه مؤشرات عدد فروع البنوك التجارية لكل 100ألف شخص بالغ التي لم تتجاوز 5,26 و هي نسبة منخفضة مقارنة ببعض الدول العربية.

وقد عمل القطاع المصرفي الجزائري على تحسين وضعية القطاع الصناعي الجزائري من خلال منحه التمويل اللازم لمشاريعه الإستثمارية لتوسيع قاعدته الإنتاجية ، حيث تطور حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الجزائرية للقطاع الصناعي من291,5مليار دينار سنة 1997 أي مانسبته 39,5% من مجموع التسهيلات الإئتمانية المقدمة للقطاعات الإقتصادية الى7820,5مليار دج سنة 2019 أي يمايعادل 72,5% من مجموع التسهيلات الإئتمانية و38,54% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة ،و يمكن تفسير هذه النسب الكبير كعلامة على مزيد من الخدمات المالية و من ثم تحسن الوساطة المالية كما يمكن تفسير هذه النسب المرتفعة إلى الإصلاحات الناتجة عن التحرير المالي التي باشرتها الجزائر منذ مطلع التسعينات و التي شجعت بقوة إقراض القطاع الصناعي ،و قد جاءت هذه التوجهات منسجمة مع توجهات السياسة النقدية بشكل خاص ومتماشية مع متطلبات النهج التصحيحي بصيغته العامة، علمًا بأن مختلف الجهود التصحيحية منصبة حاليًا على تفعيل مشاركة القطاع الصناعي في النشاط الإقتصادي في الجزائر وذلك بهدف الإرتقاء به بصورة أكبر في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتسريعها وخاصة بعد إنخفاض مردودية قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة في ظل تراجع أسعار النفط.

3- الطريقة و الأدوات المستخدمة :

3 -1 تحديد متغيرات الدراسة و مصادرها :

3-1-1 متغيرات الدراسة

تم الإعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية لتفسير محددات التمويل المصرفي للقطاع الصناعي في الجزائر و ذلك في الفترة من 1995-2019

- **التسهيلات الإئتمانية المقدمة للقطاع الصناعي** : و يرمز له بالرمز CR
- **الناتج المحلي الإجمالي** : تم التعبير عنه بالاسعار الجارية للعملة المحلية و يرمز له بالرمز g
- **معدل التضخم** : و يرمز له بالرمز F
- **سعر الفائدة على الإقراض** : و يرمز له بالرمز r
- **الإستثمار** :و نعني به القروض الكلية الموجهة للاقتصاد ،ويرمز له بالرمز I

$$\log(cr) = f(\log g, \log F, \log r, \log i)$$

3-1-2 مصادر البيانات :تم الإعتماد على بيانات المتغيرات من صندوق النقد الدولي ، الديوان الوطني للإحصائيات والبنك المركزي الجزائري للفترة من 1995-2019

3-2 النتائج و مناقشاتها:

3-2 -1 إختبار إستقرار السلاسل الزمنية :

قبل الشروع في تقدير نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة يتم أولاً دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية ويهدف هذا الإختبار إلى تجنب مشكلة الإرتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة و التابعة الناتجة عن عدم إستقرار السلاسل الزمنية في تقدير النموذج القياسي، ولدراسة إستقرارية هذه السلاسل و تحديد درجة تكاملها تم استخدام اختبارات جذر الوحدة المتمثلة في إختبار *Dickey-Fuller* الموسع *(ADF)* و بالإستعانة ببرنامج *Eviews9.0* على جميع السلاسل الزمنية وتم التوصل الى النتائج الموضحة في الجدول التالي

الجدول (4) : اختبارات الإستقرارية لمتغيرات الدراسة

الإستقرارية في المستوى						
	بثابت		ثابت و اتجاه		بدون ثابت و اتجاه	
	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
Logcr	**-0.107241**	**-3.004861**	**-2. 311795**	**-3.632896**	**3.393615**	**-1.957204**
Logg	**-1.325039**	**-3.098896**	**1.007230**	-3.791172	**-0.650307**	**-1.968430**
Logr	**-8.458025**	**-2.998064**	**-6.388653**	**-3.622033**	-1.749483	**-1.956406**
Logf	**-3.801716**	-2.991878	-3.612199	**-3.612199**	**-1.955681**	**-1.955681**
Logi	**0.798007**	**-2.998064**	**-2.219891**	**-3.622033**	**5.338138**	**-1.956406**
الإستقرارية في الفرق الأول						
	ثابت		**ثابت و اتجاه**		**بدون ثابت و اتجاه**	
	القيمة المحسوبة	**القيمة الجدولية**	**القيمة المحسوبة**	**القيمة الجدولية**	**القيمة المحسوبة**	**القيمة الجدولية**
Logcr	**-4.053622**	**-3.644963**	**-3.911176**	**-3 .644963**	**-2.352385**	**-1.958088**
Logg	**0.587588**	**-3.119910**	**-4 .455289**	**-3.632896**	**-2.074234**	**-1.970978**
Logr	**-5.613156**	**-3.040391**	**-5.773896**	**-3.690814**	**-5.839546**	**-1.961409**
Logf	**-7.032137**	**-2.998064**	**-7.026051**	**-3.622033**	**-7.688878**	**1.956406**
Logi	**-5.017655**	**-3.004861**	**-4.971023**	**-3.632896**	**-1.312810**	**-1.957204**

المصدر : من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews9.0*

السلاسل الزمنية *(logr, log F*)مستقرة عند المستوى (0)I∼ بينما باقي السلاسل الزمنية *log cr logi,logg,* هي من نوع (1)I∼ أي تحتوي على جذر الوحدة و تصبح مستقرة عند أخذ الفرق الأول مستقرة عند الفرق الأول

أن إستقرارية السلاسل الزمنية في المستوى و في الفروقات الأولى يجعل هناك إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك لذلك نقوم بأجراء إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

3-2 -2 -إختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية *ARDL*

يتطلب اجراء اختبار التكامل المشترك أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة مثل اختبار *johansen (1988)* او*johanse n& Juselius (1990)* في حلتنا هذه لا يمكننا اجراء هذه الإختبارات بوجود مزيج من دراجات التكامل لذلك نطبق إختبار الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع *ARDL* ومن خصائص هذا الإختبار ان النتائج المحصل عليها تكون جيدة في حالة حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيراً

نقوم باستكمال خطوات المنهجية الخاصة باختبار *ARDL*بداية بتحديد درجة التأخير ثم تقدير النموذج وتقييمه إحصائيا.

3-2 -3 تحديد درجة التأخير المثلى :

تسمح منهجية ARDLبتحديد العلاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في المدى القصير والطويل في نفس المعادلة بالإضافة الى تحديد حجم تأثير كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل ويستخدم معيارين لتحدي طول فترات الإبطاء هما (AIC)و (SC) حيث يتم اختيار فترة الإبطاء التي تدنى قيمة كل من (AIC)أو (SC) وقال للجدول التالي فان أفضل نموذج هو *ARDL(1,1,1,0,1)*

ويأخذ اختبار التكامل المشترك و ذلك في إطار *UECM* الصيغة التالية بفرض العلاقة بين *logcr*(المتغير التابع) و*logr, logI, logF, logg* (المتغيرات المستقلة)

$$\Delta \log cr = c + a_1 \log cr_{t-1} + a_2 \log g_{t-1} + a_3 \log F_{t-1} + a_4 \log r_{t-1} + a_5 \log i_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \beta_1 \Delta cr_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_2 \Delta \log g_{t-1}$$

$$+ \sum_{i-1}^{n} \beta_3 \Delta \log F_{t-1} + \sum_{i-1}^{n} \beta_4 \Delta r_{t-1} + \sum_{i-1}^{n} \beta_5 \Delta I_{t-1} + \eta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث تعتبر المقدرات $ß_5, ß_4, ß_3, ß_2, ß_1$ عن معاملات قصيرة الأجل أما a_5, a_4, a_3, a_2, a_1 تعبر عن معاملات العلاقة القصيرة الأجل و يشير الرمز Δ الى الفروق الأولى للمتغرات بينما تمثل n,m من فترات الإبطاء الزمني في المستوى نفسه أو $m \neq n$ و η حد الخطأ العشوائي و يشير log الى اللوغاريتم الطبيعي ،c الحد الثابت

الجدول (5) : نتائج التقدير وفق *ARDL*

Dependent Variable: LOGCR
Method: ARDL
Date: 12/20/20 Time: 13:41
Sample (adjusted): 1996 2019
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LOGG LOGR LOGF LOGI
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 81
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.**
LOGCR(-1)	*0.591745*	*0.130774*	*4.524930*	*0.0004*
LOGG	*-0.027951*	*0.236318*	*-0.118278*	*0.9074*
LOGG(-1)	*0.474885*	*0.237278*	*2.001387*	*0.0638*
LOGR	*-1.534200*	*0.352546*	*-4.351769*	*0.0006*
LOGR(-1)	*1.735751*	*0.301961*	*5.748263*	*0.0000*
LOGF	*-0.014062*	*0.032164*	*-0.437208*	*0.6682*
LOGI	*0.433128*	*0.235406*	*1.839916*	*0.0857*
LOGI(-1)	*-0.198016*	*0.221593*	*-0.893601*	*0.3856*
C	*-3.279617*	*0.903751*	*-3.628895*	*0.0025*

R-squared	*0.997359*	*Mean dependent var*	*7.282644*
Adjusted R-squared	*0.995950*	*S.D. dependent var*	*1.120984*
S.E. of regression	*0.071335*	*Akaike info criterion*	*-2.162861*
Sum squared resid	*0.076330*	*Schwarz criterion*	*-1.721091*
Log likelihood	*34.95433*	*Hannan-Quinn criter.*	*-2.045659*
F-statistic	*708.0786*	*Durbin-Watson stat*	*2.562217*
Prob(F-statistic)	*0.000000*		

**Note: p-values and any subsequent tests do not account for model*

المصدر : مخرجات برنامج *Eviews9.0*

تشير نتائج الإختبارات الإحصائية لمعادلة الإنحدار الموضحة في الجدول السابق إلى جودة النموذج المقدر من خلال معامل التحديد $R^2 = 0.99$ و تعتبر نسبة مرتفعة جدا و توضح ان النموذج يفسر 99%من التغيرات الحاصلة

في التسهيلات الإئتمانية للقطاع الصناعي كما تشير النتائج أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ليست زائفة حيث بلغت قيمة اختبار F-statistic لمعنوية معامل التحديد 708,07و هي معنوية عند مستوى دلالة 5% حيث قدر الإحتمال بـ0,00000

3-2 -4 اختبارمنهج الحدود للتكامل المشترك: *bounds test*

يقوم هذا الإختبار على اختبار صحة الفرضية التالية :

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$
$$H_1; \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq .\beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$$

بحيث أن الفرضية الصفرية H_0 تدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (علاقة توازنية طويلة الأجل)، أما الفرضية البديلة H_1 تدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويكون القرار بمقارنة إحصائية فيشر المحسوبة مع القيم الحرجة فاذا كانت :

F(fisher) > الحد الأدنى : هذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك علاقة طويلة الأجل

F(fisher) < الحد الأدنى : هذا يعني عدم وجود تكامل مشترك

ومن الجدول الموالي يتضح ان القيمة المحسوبة لإحصائية *F(fisher)* و المقدرة بـ10,38593 تقع خارج الحدود الدنيا و العليا عند جميع مستويات المعنوية (10% ,5%,2,5% ,1%) و هي أكبر من جميع الحدود العليا وفقا للجدول الموالي و هو ما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع

الجدول (6) : إختبار الحدود لوجود التكامل المشترك

ARDL Bounds Test
Date: 12/20/20 Time: 13:43
Sample: 1996 2019
Included observations: 24
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	*Value*	*K*
F-statistic	*10.38593*	*4*

Critical Value Bounds

Significance	*I0 Bound*	*I1 Bound*
10%	*2.45*	*3.52*
5%	*2.86*	*4.01*
2.5%	*3.25*	*4.49*
1%	*3.74*	*5.06*

Test Equation:
Dependent Variable: D(LOGCR)
Method: Least Squares
Date: 12/20/20 Time: 13:43
Sample: 1996 2019
Included observations: 24

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
D(LOGG)	*-0.063795*	*0.252732*	*-0.252420*	*0.8041*
D(LOGR)	*-1.524415*	*0.353849*	*-4.308092*	*0.0006*
D(LOGI)	*0.329578*	*0.228570*	*1.441914*	*0.1699*
C	*-2.907989*	*0.917273*	*-3.170255*	*0.0063*
LOGG(-1)	*0.430143*	*0.141878*	*3.031784*	*0.0084*
LOGR(-1)	*0.156186*	*0.206740*	*0.755472*	*0.4617*
LOGF(-1)	*0.015596*	*0.030895*	*0.504823*	*0.6210*
LOGI(-1)	*0.174337*	*0.233744*	*0.745847*	*0.4673*
LOGCR(-1)	*-0.362200*	*0.136418*	*-2.655079*	*0.0180*

R-squared	*0.877672*	*Mean dependent var*	*0.174007*
Adjusted R-squared	*0.812430*	*S.D. dependent var*	*0.164366*
S.E. of regression	*0.071186*	*Akaike info criterion*	*-2.167045*
Sum squared resid	*0.076012*	*Schwarz criterion*	*-1.725275*
Log likelihood	*35.00454*	*Hannan-Quinn criter.*	*-2.049843*
F-statistic	*13.45258*	*Durbin-Watson stat*	*2.542801*
Prob(F-statistic)	*0.000014*		

المصدر : مخرجات برنامج *Eviews9.0*

كما يتضح من معادلة الإختبار الموضحة في الجدول رقم 07 الذي يتضمن تقدير العلاقة على المدى القصير والطويل أن كل من الناتج المحلي وأسعار الفائدة و الإستثمار لها تأثير ايجابي في المدى الطويل بينما معدل التضخم له تأثر سلبي على المدى الطويل على التمويل المصرفي للقطاع الصناعي

اذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدارسة فالعلاقة بينها يمكن التعبير عنها بنموذج تصحيح الخطأ ECM حسب الجدول التالي نلاحظ ان معلمة حد تصحيح الخطأ مقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% كما سجلت اشارة سالبة ***cointEq(-1)***=-0.408255 و هذا ما يأكد وجود التكامل المشترك بين المتغيرات كما ان قيمتها تشير إلى ان التسهيلات الإئتمانية للقطاع الصناعي تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من إختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة (t-1) ما نسبته 40,82% أي انه عندما تنحرف قيمة التسهيلات للقطاع الخاص خلال المدى القصير في الفترة (t-1)عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل فانه يتم تصحيحها بما يعادل 40,82% من هذا الإختلال في الفترة (T)

الجدول (7) : نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LOGCR
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 1)
Date: 12/20/20 Time: 13:49
Sample: 1995 2019
Included observations: 24

Cointegrating Form

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
D(LOGG)	*-0.027951*	*0.236318*	*-0.118278*	*0.9074*
D(LOGR)	*-1.534200*	*0.352546*	*-4.351769*	*0.0006*
D(LOGF)	*-0.014062*	*0.032164*	*-0.437208*	*0.6682*
D(LOGI)	*0.433128*	*0.235406*	*1.839916*	*0.0857*
CointEq(-1)	*-0.408255*	*0.130774*	*-3.121825*	*0.0070*

*Cointeq = LOGCR - (1.0947*LOGG + 0.4937*LOGR -0.0344*LOGF + 0.5759*LOGI -8.0333)*

Long Run Coefficients

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
LOGG	*1.094742*	*0.599334*	*1.826599*	*0.0877*
LOGR	*0.493689*	*0.626391*	*0.788148*	*0.4429*
LOGF	*-0.034445*	*0.076123*	*-0.452493*	*0.6574*
LOGI	*0.575895*	*0.372351*	*1.546645*	*0.1428*
C	*-8.033258*	*3.847140*	*-2.088112*	*0.0543*

المصدر : مخرجات برنامج Eviews9.0

3-2 -5 اختبار الإرتباط الذاتي : يمكن معرفة وجود إرتباط الذاتي من عدمه يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرض البديل بعدم وجود ارتباط ذاتي اذا كانت قيمة إختبار فيشر التابع لتوزيع كاي تربيع ، أو قيمة معامل التحديد التابعة لنفس التوزيع أصغر من القيمة الجدولية أو بمقارنة إحتمالها بمستوى المعنوية 5% و من خلال الجدول التالي يتضح ان

النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط الذاتي و بالتالي رفض فرضية العدم (وجود ارتباط ذاتي)و بالتالي فان المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما يتعلق بإختبار الفرضيات

الجدول (8) : إختبار الإرتباط الذاتي LM test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	*2.644393*	*Prob. F(2,19)*	*0.0970*
*Obs*R-squared*	*5.443620*	*Prob. Chi-Square(2)*	*0.0658*

المصدر : مخرجات برنامج *Eviews 9.0*

3-2 -6 اختبار عدم تجانس التباين :

اعتمدنا على إجراء اختبار *HARVEY* على نموذجنا و النتائج مبينة في الجدول التالي :

الجدول (9) : عدم تجانس التباين *HARVEY*

Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	*1.675495*	*Prob. F(4,20)*	*0.1951*
*Obs*R-squared*	*6.274798*	*Prob. Chi-Square(4)*	*0.1795*
Scaled explained SS	*4.910847*	*Prob. Chi-Square(4)*	*0.2966*

المصدر : مخرجات برنامج *Eviews9.0*

وبتضح لنا من خلال النتائج أن قيمة F المحسوبة بلغت 1,67باحتمال (0,19) و هو أكبر من 5% وتقودنا هذه النتيجة الى قبول فرضية العدم لثبات تباين سلسلة حد الخطأ و بما ان احتمال Obs*R-squared هو (0,17)و هو أكبر من 5% وهذا يعني هذا أن نموذج الإنحدار خالي من مشكلة عدم تجانس التباين الخطأ العشوائي

3-2 -7 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوئية :

من أجل اختبار فرضية العدم (سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي H_0)

من خلال الشكل التالي الذي يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية نجد ان القيمة الإحتمالية المقابلة لـ *Jarque-bera* قد بلغت0,93 و هي أكبر من 5% و عليه نقول أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

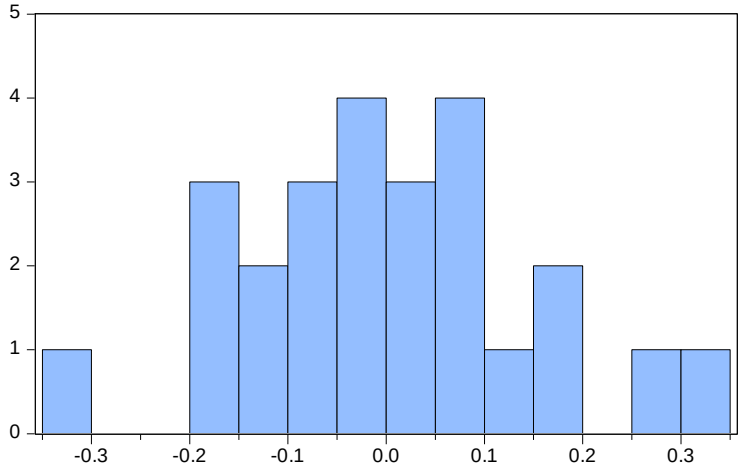

المصدر : مخرجات برنامج *Eviews9.0*

الشكل (1) : نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي

الخاتمة :

حاولنا في هذه الدراسة تحديد العوامل الرئيسية المؤثرة في التمويل المصرفي للقطاع الصناعي في الجزائر مع إبراز أهمية القطاع في الإقتصادي الوطني وقد رأينا أن نتائج القطاع مازالت دون المستوى المطلوب بفضل معاناته من الكثير من العقبات لازمته منذ السبعينات من القرن الماضي الي يومنا هذا منها الإقتصادية و التنظيمية و المؤسسية و في ظل تراكم هذه المشاكل والعقبات يعاني القطاع الصناعي من غياب التخطيط الإستراتيجي و ضعف الرؤية الإستشرافية ما ساعد على ضعف التمويل المصرفي للقطاع نتيجة ضعف ثقة البنوك الجزائرية مع متعاملي القطاع هذا من جهة وتأثره الكبير بمتغيرات الإقتصاد الكلي من جهة أخرى.

النتائج :

1-بينت نتائج الدراسة ان المتغير الناتج المحلي الإجمالي g تربطه علاقة طردية مع المتغير التابع التسهيلات الإئتمانية للقطاع الصناعي حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل إنحدار 1,0947 و هذا يعني أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ1% تؤدي الى زيادة التسهيلات الإئتمانية للقطاع الصناعي بـ 1,0947% و هذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية التي تدل على الأثر الإيجابي الذي يخلفه الزيادة في الناتج المحلي على الإستثمار بصورة عامة و على الإئتمان المصرفي بصفة خاصة باعتبار أن زيادة الناتج المحلي في البلاد هو مظهر من مظاهر الإستقرار الإقتصادي لأنها تؤدي الى تعظيم أرباح الشركات و زيادة الطلب و بالتالي تصاعد إمكانيات المؤسسات على زيادة طلب التمويل

2-بالنسبة للمتغير سعر الفائدة على الإقراض r حيث أن زيادة السعر الفائدة بـ1% يؤدي الى زيادة التسهيلات الإئتمانية بنسبة 0,4936% و هذا مخالف للنظرية الإقتصادية التي ترى عكسية العلاقة بين طلب التمويل و أسعار الفائدة و قد يكون السبب في ذلك إنتهاج سياسة تثبيت أسعار الفائدة على الإقراض في السنوات الأخيرة الناتجة عن تثبيت أسعار إعادة الخصم من طرف البنك المركزي للسيطرة على الضغوط التضخمية من جهة و تشجيع الإستثمار والصادرات من جهة أخرى

3-بالنسبة لمتغير التضخم F حيث العلاقة العكسية بين معدل التضخم و التسهيلات الإئتمانية للقطاع الصناعي بحيث زيادة معدل التضخم بـ1% يؤدي الى انخفاض التسهيلات بـ0,034% و هو مالا يتوافق مع النظرية الإقتصادية التي تنص على وجود معدلات كبيرة للتضخم تؤدي الى إرتفاع أسعار المواد الأولية و أجور العمال و بالتالي إرتفاع التكاليف المشروعات الصناعية و تزداد الأبعاد السلبية للتضخم على المشروعات الصناعية بسبب ضعف قدرتها على عكس هذه التكاليف بزيادة أسعارها نتيجة المنافسة مما يضعف قدرتها على اللجوء للإقتراض و العكس صحيح

4-بالنسبة لمتغير الإستثمار I تربطه علاقة طردية مع المتغير التابع التسهيلات الإئتمانية للقطاع الصناعي حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل إنحدار 0,5758 و هذا يعني أن الإستثمار بـ1% تؤدي الى زيادة التسهيلات الإئتمانية للقطاع الخاص بـ 0,5758 % أي أنه من شأن تحفيز الإستثمار أن يؤدي إلى زيادة التسهيلات الإئتمانية في حالة نضوج البيئة الإستثمارية في الجزائر

قائمة المراجع :

المراجع العربية :

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،(2018.) (4) 28 جانفي ص 27

-رمضاني وفاء، (2019.) اثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي. مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية ،جامعة ورقلة 5(04)سنة 2019 ص 57-70

-صباغ رفيقة،(2018.) استراتجية تطوير القطاع الصناعي كألية للنهوض بالإقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية. المؤتمر الدولي "استراتجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنوع الإقتصادي في الجزائر ، جامعة البليدة2.يوم 7/6 /نوفمبر 2018

-صندوق النقد العربي ،(2019.) التقرير الإقتصادي العربي الموحد، ابوظبي : الإمارات العربية المتحدة .ص 70

-عقبة نصيرة،(2015.) فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (كلية العلوم الإقتصادية) الجزائر جامعة بسكرة، ص 249

-مخضار سليم،(2018.) دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية. أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية الجزائر(كلية العلوم الإقتصادية) جامعة تلمسان. ص 150

-مسعي محمد،(2012.) سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و اثره على النمو. مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد 10 ص 147-160

- منظمة التعاون الإسلامي . (2017). التوقعات الإقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي " التنمية الصناعية لتحقيق تحول هيكلي . مركز الأبحاث الإحصائية و الإقتصادية والإجتماعية و التدريب للدول الإسلامية تركيا ص 132

-يعقوبن صليحة ،(2018.) تطور القطاع الصناعي العمومي في الجزائر" واقع و التحديات". مجلة دراسات في الإقتصاد و التجارة و المالية، جامعة الجزائر 3 07 (01) ص.377-404

- البنك الدولي،(2019.) بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي و بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي. [متصل] [تاريخ الوصول 20 12 2020]. على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS?locations=DZ

المراجع الأجنبية :

- office national des statistique (2020) .،activité industrielle 2010-2019,collection statistique n.°2020/218 [متصل] .[2020 11 02 تاريخ الوصول]www.ons .dz
- Ministére de l’industrie (.2020)، *bulletin d'information statistique des PME n-12°n .36°* .[2020 11 09 تاريخ الوصول] P 14 [متصل] http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique
- www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports/2019